الدور التنموي للجماعات المحلية وعلاقته بالجامعة

الأستاذة:بن الدين فاطمة

المركز الجامعي نور البشير- البيض

الملخص:

إن التنمية المحلية في الجزائر يقصد بها تكفل الجماعات المحلية بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي، وذلك ضمن برنامج منسجم ومستدام ذو أمد قصير ومتوسط وبعيد.

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، إذ عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة) للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة ضمن منظومة شاملة ومتكاملة. فما هي الجماعات المحلية وما هي التنمية المحلية، وكيف أن تحسين وإصلاح الخدمة العمومية وإدماج الجامعيين في الجماعات المحلية تكريس للدور التنموي المحلي؟ هذا ما سوف نتطرق له في هذه الورقة البحثية من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: تعريف الجماعات المحلية

المحور الثاني: تعريف التنمية المحلية

المحور الثالث: دور الجامعة الرائد في التطور العلمي الهادف للتغيير المحلي
المحور الرابع: إصلاح الخدمة العمومية تكريس للدور التنموي للجماعات المحلية

مقدمة :

أرست الجزائر مبدأ اللامركزية، الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية– البلدية والولاية -عبر الإصلاحات المستمرة في كافة المجالات وغيرها من الإصلاحات الجارية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التـــنمية المحلية.

إن من مميزات التنظيم الإداري المحلي، أنه يكرس مبدأ مشاركة الأفراد في إدارة شؤونهم المحلية وبهذه الصفة يكون قد جسد صورة من صور الديمقراطية، ألا وهي صورة ممارسة حقهم في الانتخاب واختيار من المترشحين ما يناسبهم ويعبر عن احتياجاتهم، في إطار القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية وهامش الحرية المتروك لهم في أن يفصحوا عما يتعلق بمصيرهم التنموي.

عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة) للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة ضمن منظومة شاملة ومتكاملة. فللارتقاء على المستوى الثقافي كان لابد من علاقة عكسية بين الجماعات المحلية والجامعة.

تعتبر الجامعات ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة العصرية المنفتحة القائمة على الفكر المتطور ، والتعليم الجامعي له أبعاد كبيرة وخطيرة في آن واحد لان عملية التعليم ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية ، بالإضافة إلى كونه عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين ، ومن هنا يأتي إدراك الواقع التعليمي فهو ليس مقصورا على جهة محددة إنما هو واجب يخص كل من يهتم بمستقبل شعبه ومصيره".لذلك سوف أتطرق في هذه الورقة البحثية إلى تبيان الدور التنموي للجماعات المحلية وعلاقته بالجامعة من خلال المحاور الآتية : **المحور الأول:** تعريف الجماعات المحلية

المحور الثاني: تعريف التنمية المحلية

المحور الثالث: دور الجامعة الرائد في التطور العلمي الهادف للتغيير المحلي

المحور الرابع: إصلاح الخدمة العمومية تكريس للدور التنموي للجماعات المحلية

المحور الأول: النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ عن الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من أنها صورة من صور اللامركزية الإدارية، إذ تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطات على المستوى المحلي. لذلك كان من الضروري وضع وتحيين بصفة منتظمة ومستمرة النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر، لا سيما بعد خروج الاستعمار وما عرفته هذه الوحدات المحلية من شلل على جميع المستويات من حيث نقص

الكفاءات الإدارية، التقنية، التنظيمية والقانونية...الخ، ومرد ذلك لعدة عوامل معروفة ومبررة لتلك الفترة الانتقالية، لهذه العوامل أصبح من الضروري وضع إطار قانوني للجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة، إذ لوحدها صدر في حقها أكثر من 400 نص قانوني [1]بين قانون، مرسوم، قرار وزاري مشترك، تعليمة، قرار...، إن هذا التطور في النصوص القانونية من شأنه أن يؤهل ويضمن نجاعة أكبر للبلدية وهيئاتها للقيام بدورها الحقيقي في التنمية المحلية المستدامة، باعتبارها بوابة ومقصد المواطن الجزائري لتلبية احتياجاته المحلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تأهيل الجهاز القانوني المتعلق بتنظيم الولاية كونها هيئة وصاية إدارية على البلدية تتولى تنشيطها ومراقبتها.

إننا عندما نتكلم على النظام القانوني للجماعات المحلية، فإننا نتطرق بالضرورة إلى نظام وأساس الإدارية المحلية كآلية من آليات العمل التنموي في يد الجماعات المحلية.

أولا : البـــلـــديـــــة

تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون الأشخاص وتحسين وضعية حياتهم في الوسط الحضري والريفي، على جميع المستويات الاجتماعية، الاقتصادية... ، وقد خولت الدولة السلطات إلى البلدية بإتباع نظام اللامركزية من أجل التخفيف من حدة صعوبات الحياة ومحاولة تذليل عقباتها كل ما أمكن ذلك لترقية الوسط المعيشي للمواطن على مستوى البلدية، بدءا من وضع نظام قانوني لها، حيث مر هذا الأخير بعدة مراحل تطورية بالموازاة مع النظام القانوني للولاية، إلى أن وصل إلى

ما هو عليه الآن وذلك بقصد التكفل الجيد والإيجابي بانشغالات المواطنين، لذا من الطبيعي أن نجد مصالح البلدية تعمل وتنسق مع غيرها من الأجهزة الإدارية والمنتخبة المحلية لترقية برنامج التنمية المحلية.

تعريف البلدية

تنص المادة 15 من دستور1996[2] على أن":الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"، كما تنص المادة 16 من دستور 1996 على أن":يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية."

وقبل هذا نصت المادة الأولى من قانون البلدية[3] على أن":البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون."

- جماعة إقليمية :أي توجد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة.

- قاعدية: أي أساسية :بمعنى هي أصغر جزء في التقسيم الإقليمي.

- تتمتع بالشخصية المعنوية :أي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة، ولها حق التقاضي أمام القضاء، ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويمكنها إبرام العقود، قبول الهبات ....إلخ.

- تحدث بموجب قانون :أي لا يمكن أن تلغى إلا بموجب قانون وهذا طبقا لقاعدة توازي الأشكال، ولكن يمكن تعديل حدودها الإقليمية بالإضافة أو النقصان بموجب مرسوم تنفيذي.

وتبعا للقانون المدني الجزائري[4]، تعتبر البلدية شخصا اعتباريا، وحسب المادة 50 من نفس القانون فإنها تتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان ملازما لصفة الإنسان. وعليه، فإن البلدية تمثل قاعدة اللامركزية ومكان ممارسة حق المواطنة، كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم والتنمية المحلية والخدمة العمومية الجوارية[5].

ثانيا: تعريف الولاية

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث عرفها قانون الولاية الجديد:" الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة.

-تمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

-هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

-تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و حماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

-تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

-شعارها هو بالشعب وللشعب"[6].

وتنشأ الولاية طبقا للقانون بالنظر لأهميتها و يجدر الذكر أن للولاية أساسا دستوريا "إذ أن مختلف الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية[7] فلقد اهتم دستور 1976 بهذه الوحدة الإدارية حينما نص في المادة 36 منه على" :اعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب

البلدية " ونص دستور 1996 على أن" :الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية".

من خلال دراستنا للنظام القانوني للبلدية والولاية، واستنادا لأسسها السابقة الذكر، تترتب عليها نتائج هامة، انعكست بصفة إيجابية على التنمية المحلية نجملها فيما يلي:

1-يقتضي الاعتراف بالشخصية المعنوية أن تكون للوحدة المحلية ذمة مالية مستقلة، أي أنها متميزة عن أموال الدولة وعن أموال الوحدات المحلية الأخرى[8]، مما يجعلها قادرة على التمويل الذاتي للمشاريع التنموية في إطار اختصاصها وعلى حساب ميزانيتها.

2-الاعتراف للجماعات المحلية بالشخصية الاعتبارية يمنحها صلاحية تحمل الواجبات واكتساب الحقوق، لاسيما الحقوق المالية حال اكتسابها للقضايا المتنازع فيها بالخصوص ذات الطابع المالي والتي تعتبر مورد مالي إضافي غير مباشر لميزانيتها.

3-وجود حاجيات ومصالح محلية، لا يعني الانفراد المطلق للجماعات المحلية في وضع سياسة تنموية بمعزل عن الإستراتيجية الوطنية، وإنما تملك التعبير عن حاجيات سكانها وفق بيئتها الخاصة مع بلورتها ضمن البعد التنموي الوطني للدولة.

هذا الأسلوب، يكرس مبدأ الأخذ بالنظام الديمقراطي إذ أنها تمثل إقرارا لمبدأ حكم الشعب لنفسه بنفسه واحترام خياراته في تحقيق التنمية المحلية.

إذا كانت التنمية الوطنية تتمثل في مجموعة البرامج والمشاريع الوطنية لمختلف القطاعات، فإن التنمية المحلية هي المرآة العاكسة لتلك البرامج أو المشاريع على المستوى المحلي، حيث يعتبر التنظيم الإداري المحلي سندا طبيعيا لها، ذلك أن ارتباط التنمية المحلية بالتنظيم الإداري المحلي حقيقة ثابتة في الأنظمة العالمية، وتتجسد صورها الحقيقية من خلال الدور الذي تقوم به البلدية كونها البيئة المناسبة التي تتفاعل فيها الأجهزة المنتخبة (المجلس الشعبي البلدي) وباقي الأجهزة الإدارية الأخرى (الوصاية الإدارية) لتطبيق الإستراتيجية التنموية المسطرة من قبل الدولة والتي تجد مرجعيتها الإيديولوجية وإطارها القانوني، ضمن النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي وضعت من أجله ومن ثم تأخذ أشكال ومظاهر عدة تتنوع بتنوع إطارها القانوني والتنظيمي الخاص بها.

المحور الثاني: مفهوم التنمية المحلية:

أولا : المفهوم العـــــام

رغم ما يحتله موضوع التنمية المحلية من مركز مهم بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية[9]، إلا أن أهميته الفعلية تتجسد من خلال إنزاله من جانبه النظري والتصوري، إلى مشروع ميداني قائم بذاته يعكس جانبه التطبيقي القرار التنموي الذي جعل من أجله لتكريس الإرادة السياسية للدولة.

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع،

مع ضمان لاستدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية.[10]

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابة تنمية المجتمع في الدول النامية، أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين:

1-مساهمة المواطنين أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

2-توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[11].

ما يستشف من هذا التعريف أن المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدرى من غيره باحتياجاته التنموية، كلما اعتمدت الجماعة المحلية على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن.

وحسب وجهة نظر الدكتور سعيدي الشيخ، حول التنمية المحلية في الجزائر بأنها":تتمثل في مختلف الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية". يضيف، يمكن أن نعرفها باختصار" أنها كل

ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي، ويظهر إرادتها في التعبير عن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال، في ظل النصوص المنظمة لها أولا وما ترسمه وتحدده لها القوانين المعمول بها ثانيا وفي ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا"، ولعل التعريف الأخير يعكس التنمية المحلية كمسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية، وهو ما نصت عليه المادة 107 من قانون البلدية بقولها:" يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بوضع برامج تنموية سنوية ومتعددة السنوات الموافقة لعهدته في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية. وينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد هذه البرامج آخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية." [12]

ثانيـــــا: المفهوم القانوني

تستمد التنمية مفهومها القانوني من النصوص الأساسية، نقصد بذلك الدستور أو النصوص

الخاصة بالجماعات المحلية، لاسيما قانون البلدية، وكذا مختلف النصوص التنظيمية المحددة لمجالات تدخلها خاصة تلك المتضمنة المشاريع، المخططات والبرامج التنموية المسطرة في إطار سياسة التخطيط التي تنتهجها الدولة.

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، إذ عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة) للارتقاء بمستويات التجمعات

المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة ضمن منظومة شاملة ومتكاملة.

وهذا ما تأكد حقا في إصلاح هياكل الدولة و تطوير الخدمة العمومية .

المحور الثالث: دور الجامعة الرائد في التطور العلمي الهادف للتغيير المحلي

إن المسؤولية المجتمعية المتمثلة في دور الجامعة تجاه المجتمع المحلي بكافة أطيافه وألوانه، هي مسؤولية كبيرة، ولا تنحصر في الدور الأكاديمي التقليدي للجامعة المتمثل في رفد السوق بالخريجين من مختلف التخصصات، وإنما يكمن دورها أيضاً في تقديم الخدمة للمجتمع المحلي من خلال البرامج التدريبية والندوات والدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي، والتي تضع حلولاً منطقية لمشاكله وتساهم بشكل كبير في حل المعضلات التي تواجه الناس أينما كانوا؛ وفي هذا الجانب فإن دور الجامعة في البحث عن الفرص المتاحة في البيئة المجتمعية المحيطة دور غاية في الأهمية، يجب استثماره بكل الوسائل المتاحة خدمة للمجتمع وللوطن و لمنتسبيها.

تهدف المنظومة الجامعية إلى أن تكون رائدة لعملية التنمية ومحركا للنهوض بالجهات. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال العمل على ملاءمة عروض التكوين ومنهاجه وطرقه البيداغوجية مع الحاجيات الفعلية والحقيقية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولا تعني الملاءمة الاستجابة الميكانيكية للمهن القائمة بل تقتضي عملا استشرافيا استباقيا وتفاعلا مع المحيط الوطني والدولي وتجذرا على المستوى الجهوي.

وهنا يجب علينا في الجامعة أن نلحق بالمقاييس المعترف بها عالمياً بغية تحقيق بعض الخطوات السريعة في مجال التعليم حول ولأجل التنمية عميقة الأثر. إذ تنحصر

مهمة التعليم حول التنمية المستدامة بتقديم وتوسيط جملة المعارف والمبادئ والأساسيات وتدريس فلسفة التنمية بمعانيها الأخلاقية والتربوية، أما التعليم لأجل التنمية المستدامة فهو يعني الدور الفعال للتعليم والتدريب أثناء تطبيق أفكار التنمية المستدامة من أجل حل المشاكل العالمية المتمثلة بكوارث التغير المناخي والتأثيرات البيئية للمواد الكيميائية والمواد الخطرة وكذلك مشاكل ضياع التنوع البيولوجي الحيوي ومشاكل التصحر وتخريب الغطاء النباتي، ومشاكل تلوث مياه الشرب وقلتها ومشاكل البيئة البحرية وكذلك مآسي الفقر والبطالة.

- تفاعل بين الأساتذة، الكادر الإداري والطلاب من جهة والبيئة الاجتماعية من جهة أخرى الممثلة بالفعاليات والقيادات المحلية
- التركيز على فئة الشباب والنساء مع تنمية المهارات الاجتماعية والذكاء الاجتماعي
- تنمية الروح التطوعية لدى فئة الشباب
- حث المرأة على المشاركة في اللجان البلدية والمحلية عن طريق التفاعل مع طالبات الجامعة .
- تحسين الوضع المادي لبعض الطبقات المجتمعية عن طريق التحصيل العلمي الذي يؤدي إلى وظائف عالية وكذلك وتشجيع النساء على الإنتاج الاقتصادي .

لقد كان هذا دور الجامعة الهادف للتغيير على المستوى المحلي، فما مدى تأثير الدور التنموي للجماعات المحلية على الجامعة؟

المحور الرابع: إصلاح الخدمة العمومية تكريس للدور التنموي للجماعات المحلية

الخدمة العمومية هي تلك العملية التي يتم من خلالها تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة المقدمة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية[13].

لتحقيق التنمية المحلية، لابد من وضع تحت تصرف الهيئات مجموعة من الآليات تمكنها من القيام بدورها التنموي على أحسن وجه، ويضبط عملها مع غيرها من الإدارات والهيئات المركزية والمحلية، الفاعلة والمشتركة معها في العمل التنموي المحلي، ومنها الجامعة. ولعل أهم هذه الآليات إنشاء لجنة إصلاح هياكل الدولة التي تهدف إلى إعادة تأهيل المرافق العمومية والتي من شأنها توطيد العلاقة إن صح التعبير بين الجامعة والجماعات المحلية (ولو بصورة غير مباشرة) و التي سوف أتطرق لها بالتفصيل في هذا المحور.

لذلك سوف ندرس أهم القرارات والتعليمات التي اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتي من شأنها إصلاح و تحسين الخدمة العمومية.

أولا: دور اللجان الولائية [14]المكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية:

من أجل إنجاح عملية إصلاح الخدمة العمومية لابد من إشراك القاعدة في بلورة تصوراتها بإشراك الأعوان و المنتخبين و مسؤولي الجماعات المحلية الذين لهم اتصال يومي مع المواطن ولهم دراية مباشرة بانشغالاته والمعوقات التي تعترضه، ولخلق انسجام بينهما أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية نص التعليمة رقم 1477 المؤرخة في 30 سبتمبر 2013 والتي تنص على:" تتشكل لجان ولائية عبر كامل

التراب الوطني مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية تبعا لبرنامج عمل مخطط بعناية فائقة، أولت تشكيل هذه اللجان للولاة اللذين يرأسونها و كذلك: الأمين العام للولاية ،مدير التنظيم والشؤون العامة والمفتش العام للولاية، مدير الإدارة المحلية، وأربعة رؤساء دوائر وأربعة رؤساء مجالس شعبية بلدية ، وأربعة أمناء عامّون للبلديات على الأكثر.

وحملت التعليمة الوزارية على التنوع في التمثيل للبلديات ، كما يمكن لهذه اللجنة دعوة **الجامعيـــيـــن** وممثلي الحركة الجمعوية لإثراء أعمالها والمشاركة في اجتماعاتها التي تكون شهرية من أجل إعداد تقارير تقدم بداية كل شهر لترفع للوصاية للنظر فيها واتخاذ ما تراه لازما من إجراءات.

مهام هذه اللجان: تتولى اللجان عدة مهام أبرزها:

- حصر العراقيل والصعوبات التي تعترض عملية إعادة تأهيل المرافق العمومية.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات الكفيلة بإعادة تأهيل المرافق العمومية والنهوض بالخدمة العمومية.
- مرافقة المصالح الإدارية المحلية في إعداد وتنفيذ مخططاتها، وتتضمن التقارير التي ترسل في شكل جدولي اقتراحات اللجنة.وتضم هذه التوصيات ستة 06 محاور أبرزها:

1 - وضعية الاستقبال والتكفل بانشغالات المواطنين.

2 - التوجيه والإعلام

3- التخفيف من الإجراءات الإدارية.

4- إعادة تأهيل هياكل المرافق العمومية.

5- تحسين نوعية التأطير البشري للمرفق العام.

6- اقتراحات حول آليات التقييم الدوري لبرامج العمل.

استقبلت الوزارة أول تقارير الولايات حول النقاط الستة بداية من شهر أكتوبر 2013.

ومن القرارات الهامة التي اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية التخلي عن 60% من الوثائق الإدارية المطلوبة في تشكيل الملفات واستبدالها بوثائق معقولة. ومن الإجراءات العاجلة التي تدخل ضمن تحسين الخدمة العمومية ومكافحة الفساد:

-في مجال مسابقات التوظيف فقد تقرر إعطاء المترشحين للمسابقة من تكوين ملف إداري،حيث يكتفي بتقديم السيرة الذاتية ونسخة من شهادة النجاح إلى حين الإعلان عن النتائج، حينها يطلب من الناجح إتمام الملف.

-ومن الوثائق الحساسة التي كانت تعرقل إدماج الشباب في عالم الشغل هو إحظار وثيقة الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية للمترشحين في مسابقات التوظيف، وفي هذا الصدد أعلن الوزير الأول عن تعليمته الموجهة إلى الدوائر الوزارية والإدارات العمومية بضرورة عدم طلب هذه الوثيقة. وقد جاء في نص المراسلة رقم333 المؤرخة في 2013/11/10 مايلي:

لتطبيق إجراءات القضاء على البيروقراطية وتخفيف ملفات الراغبين في الحصول على مناصب العمل والواردة تعليماتها في المنشور رقم 273 المؤرخ في 2013/08/17، فإنه يعتبر من الآن فصاعدا ملغى من ملفات الترشح في مسابقات التوظيف

للالتحاق بالمؤسسات العمومية الوثيقة التي تثبت وضعية الشباب اتجاه الخدمة الوطنية.[15]

ثانيا: إصلاح الخدمة العمومية في القطاعات الهامة (قطاع التشغيل نموذجا)

نظرا لأهمية هذا القطاع في حياة المواطن ارتأت الدولة في التفكير في اقتراح مشاريع قوانين وعقد جلسات وطنية وتكوين لجان المعاينة و رصد المشاكل من أجل القضاء عليها وتحسين أداء أعوان المرافق وترقيتها

يعتبر التشغيل من أهم الملفات الحساسة التي تواجه أي مسؤول وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالفئة المثقفة التي تحمل شهادات جامعية تبحث عن منصب شغل خلف كل مسابقة توظيف. حيث تجد نفسها في كل مرة في صراع بعد سنوات الكد والجد في التحصيل العلمي ، لتقف البيروقراطية في سبيل طموحاتها اللامحدودة وهو ولوج عالم الشغل والذهاب بعيدا في بناء مستقبل هذا الوطن من خلال مؤسساته ، إلا أن هذا الطموح يصطدم بجملة من العراقيل التي يتضمنها ملف الترشح لأي مسابقة. وعليه لجأت الوزارة الأولى إلى جملة من الإجراءات الحاسمة للقضاء على شبح البطالة – إضافة إلى تخفيف ملف المسابقة وإلغاء وثيقة الخدمة الوطنية سابقة الذكر- من خلال:

- فرض على كل القطاعات العمومية ضرورة نشر نتائج مسابقات التوظيف في الجرائد الوطنية ، وتجاوز فكرة استدعاء الفائزين فقط عبر أي وسيلة كانت.

- منح الفرص للجميع وتثمين قدرات الشباب المقبل على الحياة العملية

- القضاء على كل التدخلات والوساطة وإشاعة روح المنافسة الشريفة والعادلة.

وللوصول إلى هذه النتائج عملت الوزارة على:

-توحيد الشهادات الجامعية الخاصة بعد الإصلاحات التي أدخلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على النظام التعليمي ، تبني نظام (L M D) على حساب النظام القديم. وذلك بعد ما ظهر الخلاف جليا في تطبيق الشهادات المؤهلة لدخول المسابقات.

حيث أوضحت الوزارة أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التمييز بين الشهادات المذكورة بحجة انتمائها إلى النظام القديم أو الجديد، أو بسبب مدة التكوين سواء للتوظيف أو الترقية . ولتجاوز الصعوبات التي برزت في مجال التخصصات والتوافق بينهما – بسبب التزايد الكبير في الفروع والتخصصات والقوانين الأساسية- تدخلت وزارة الخدمة العمومية المنشأة على مستوى الوزارة الأولى بدعوة مختلف الدوائر الوزارية المشتركة لتعيين قائمة التخصصات بالنظر إلى مقتضيات الأسلاك والرتب من جهة ، ومدونة الفروع والتخصصات التي حددتها وزارة التعليم العالي من جهة أخرى.[16]

الخـــــاتمـــــــــة:

على ضوء هذه الدراسة المتواضعة لموضوع الدور التنموي للجماعات المحلية وعلاقته بالجامعة أو الجامعيين بالتعبير الأصح، تم التوصل إلى النتائج والاقتراحات المبينة على النحو التالي:

أولا :النتائج

موضوع الدور التنموي للجماعات المحلية من أعقد المواضيع وأكثرها تشعبا وتداخلا من حيث التنظيم والتسيير والتمويل، و ذلك لكون هذا المجال تتفاعل فيه عدة قطاعات وأجهزة إدارية وهيئات منتخبة، مما يفقدها في كثير من الأحيان التجانس والتنسيق بينها، بل يسودها التنافس للظفر بمركز اتخاذ القرار التنموي، ولو على حساب إهمال مصلحة المواطن.

ما يمكن الإشارة إليه كذلك، هو أن مختلف التحولات التي عرفها التنظيم الإداري والنظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر بخصوص تحسين الخدمة العمومية جاءت مسايرة للمتطلبات المتجددة لتلبية حاجة المجتمع المحلي.

ثانيا :الاقتراحات

إن التحدي الذي يواجه البلدية في الجزائر هو ترقيتها إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تقديم الخدمات وتسريع معاملات المواطنين، والتواصل المباشر معهم وتفعيل مشاركتهم، وجعلها عملية مستمرة في التنمية المحلية، هذه العملية منها ما يتم في المدى الطويل، لذا يتعين التحلي بالصبر وبروح الانتماء إلى المحيط، باعتبارها العناصر الأساسية الضامنة لتحقيق التنمية المحلية. ولمواجهة هذا التحدي نقدم مجموعة من الاقتراحات:

-تعبئة حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين وخاصة المثقفين(خريجي الجامعات)على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر الدور الجامعي المحلي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية

والمحلية مدعما بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد مجلات إعلامية محلية بالتعاون مع الجامعة تعرف بالنشاطات التي تقوم بها، لتوفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية لتكون صرحا إعلاميا يضمن تواصل الإدارة مع المواطن.

-تحسين مستوى الإداريين على مستوى الجماعات المحلية ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم، عن طريق تنظيم فترات تربص والتكوين المستمر- على مستوى الجامعة على الأقل أو على المستوى المركزي -، ومنح الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعة كون أن الجزائر لم تعرف مفهوم التنمية المحلية إلا حديثا، وارتباطه بحتميات التكيف مع سيرورة العولمة الجارفة و الاقصائية، وقد فرض هذا المصطلح وجوده في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية مقابل اقتصاد أكثر امتدادا، لكنه لا يتكيف مع الواقع المعاش، فالتنمية المحلية تسعى لأن تكون تطبيقا لاقتصاد أكثر إنسانية واستثمارا بشريا في الجماعات المحلية بخصوصيتها وتراثها المحلي، مع الإلمام بمشروعية ذلك وكذلك فهم مسألة الوقت وتنمية المشاريع المشتركة التي تسعى إلى تطوير شروط حياة الأشخاص.

- وجوب إشراك الجامعة في الخطط التنموية والعمل السياسي .
- ربط الترقية الإدارية والأكاديمية في الجامعات بخدمة المجتمع المحلي.
- التركيز على التدريب والتأهيل وربطهما بالإنتاجية
- التركيز على البحث العلمي وتسخيره لخدمة المجتمع المحلي عن طريق تبني أفكار مشاريع يمكن تنفيذها بالتعاون مع بعض المؤسسات المحلية

- وضع خطه إعلامية للتوعية بدور التدريب والتأهيل
- متابعة خريجي الجامعة وتدعيم اندماجهم في سوق العمل وذلك من خلال فتح تخصصات في الجامعة تتوافق مع متطلبات واقع المجتمع المحلي.
-تطوير إدارة شفافة تعمل جنبا إلى جنب مع المواطنين،الأساتذة الجامعيين قادرة على تسيير التنمية المحلية،رغم التعقيدات التي تواجهها مع تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.
- يتعين على الجماعات المحلية العمل والتنسيق بينها وكذا خلق مناصب شغل نوعية على مستوى مصالحها، تتولى مهمة الاستشارة القانونية ودراسة ملفات المنازعات.

الهوامش والإحالات:

[1]- الجرائد الرسمية الصادرة بين سنة 1962 ، إلى غاية2005

[2] - دستور 1996 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 لسنة 1996

[3] - القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية.

[4] -الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، ج ر العدد 59 لسنة 1975 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10 ، المؤرخ في 20 يونيو 2005 ، المتضمن القانون المدني .

[5]- د/ عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، ص 345 .

[6] - المادة الأولى من قانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012

[7]- د/ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص234 .

[8] - لباد ناصر، القانون الإداري، التنظيم و النشاط الإداري، الطبعة الأولى، ص62

[9] - أحمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999 ، ص 10 وما بعدها.

[10]- نهى الغصيني أو عجرم، ورقة عمل بعنوان" دور الوعي البلدي في التنمية المحلية"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26مارس 2006

[11] - مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص94

[12] - نصت المادة 86 من قانون البلدية الثاني رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 "تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى، وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية."

[13] - أنظر كذلك زين الدين بومرزوق، الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع، دار الكتاب العربي،2014، ص 71.

[14] - هذه اللجنة محلية وقد أنشئت قبلها لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 372/2000 المؤرخ في 2000/11/22 ، جريدة رسمية عدد71 صادرة في 2000/11/26. نجدها تشكلت من الجامعيين والإداريين والمنتخبين والحقوقيين إضافة إلى كبار مسؤولي الدولة ومسؤولي المؤسسات الدستورية. أنظر في ذلك بتوسع : عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 236.

[15] - زين الدين بومرزوق ، المرجع السابق، ص 88، 89. وكذلك ص 128 .

[15] - زين الدين بومرزوق ، المرجع السابق، ص98

المـــــراجـــــع:

الكتب:

-أحمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999 .

-زين الدين بومرزوق، الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع، دار الكتاب العربي،2014،.

- عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع دت

- مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971

الدساتير والقوانين:

-دستور 1996 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 لسنة1996 .

-الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، ج ر العدد 59 لسنة 1975 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10 ، المؤرخ في 20 يونيو 2005 ، المتضمن القانون المدني .

- القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية.

-القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية.

المرسوم الرئاسي رقم 372/2000 المؤرخ في 2000/11/22 ، جريدة رسمية عدد71 صادرة في 2000/11/26

أوراق أعمال

- نهى الغصيني أوعجرم، ورقة عمل بعنوان" دور الوعي البلدي في التنمية المحلية"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26مارس 2006.